

سلسلة التأصيل والتجديد
(١)

في التراث السياسي الإسلامي حول نظرية السلاطنة وتعاملها الخارجي

د. حامد عبد الماجد قويس

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
والأستاذ الزائر بجامعة لندن (SOAS)



معادية له ؛ ولذلك تعجز عن فهمه والتعامل معه على أساس ذلك الفهم ، وللإصلاحية الإسلامية التي لا يمكن إنكارها ، لكن التاريخ لا يعيد نفسه ، وبالرغم من القطعية والتعميم الذي تطلقه كتابات هذا الاتجاه على الرؤية الإحيائية المعاصرة - قد تصدق فقط على بعض فصائله الجهادية - فإنها تحتاج لنوع من المراجعة لوجود العديد من التفاصيل والرؤى والتحليلات التي يمكن أن تسهم في تصحيح الرؤية وتعديل الصورة المنطبعة والمقولة عن كتابات الظاهرة الإحيائية فيما يتعلق بالنظام الدولي .

وتصل الدراسات المعبرة عن هذا الاتجاه إلى استخلاص نهائي مفاده «أن المنظومة القديمة منظومة اجتهادية ، وأن النصوص نصبت فيما بعد للتدليل عليها . فيستطيع المسلمون المعاصرون الاستفادة من تجارب القرنين الماضيين للوصول إلى رؤية واجتهادات تعين على المشاركة في مصائر هذا العالم بطريقة فعالة » ، وتضيف أن «الاقتراح على النظام الدولي وعلى الإعلان الدولي لحقوق الإنسان ستطلب القابلية والقدرة على التأثير من الداخل من أجل مصالح المسلمين ومصالح الإنسانية جمعاء . أما الاقتراح من الخارج فإنه يعني اشتراطاً لا نملك إمكانياته فضلاً عن الشكوك في الصلاحية . إن هناك فرقاً شاسعاً بين إسلام الدعوة وإسلام الهوية والخصوصية ، وقد كانت تجربتنا مع الخصوصية الإحيائية في نصف القرن الأخير بائسة وموحشة ، فلنعد إلى إسلام الدعوة إسلام السلام مع العالم ليعود العالم إلينا»^(٨٧) ، وهكذا فإن كتابات هذا الاتجاه ترى أن الأساس الذي يحكم علاقة بالمسلمين بغيرهم هو منطق الدعوة والاتصال والإقناع .



المبحث الثالث

اتجاهات الحضور التراثي في الدراسات السياسية الأكاديمية والتأصيلية

تنطلق هذه الاتجاهات من الأرضية العلمية لعلم العلاقات الدولية المعاصرة خاصة والدراسات السياسية بشكل عام محاولة وصلها بتراث العلاقات الخارجية في الإسلام - بمفهومه الواسع - بطريقة علمية ومنهجية منضبطة إلى حد ما ، ومن أبرز الدراسات المعبرة عن هذا الاتجاه تلك الصادرة عن «العلاقات الدولية في الإسلام» العمل الموسوعي الذي يقع في اثنتي عشرة دراسة علمية وإن كانت ثمة دراسات سابقة عليه أكثر أصالة ومنهجية ، ولكن يبقى هذا العمل أكثرها تكاملاً وحضوراً لتراث العلاقات الخارجية الإسلامية ، ولذلك سنفرد له المساحة الأوفى .

أولاً: الدراسات العلمية المبكرة والحضور التراثي

بالنسبة للكتابات العلمية السابقة والتي تصب في نفس الاتجاه العلمي فيمكن أن نرصد ثلاث دراسات رائدة تمثل حضوراً وتأثيراً لتراث التعامل الخارجي الإسلامي في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية .

الأولى: تؤكد على ضرورة وجود منظور جديد لفهم الواقع الدولي المعاصر ، أي ضرورة تطوير بديل فكري إسلامي للمنظور التقليدي للعلاقات الدولية الذي لم يعد ملائماً ، وتقوم عملية التطوير على أساس انتقاد مكونات تراث الفقه التقليدي عبر النظر إليها من ناحية أولى في سياقها الزماني والمكاني وتطويرها على ذات الأساس ، ومن ناحية ثانية تظل الأصول الإسلامية «القرآن والسنة» وما ينبثق عنهما من علوم بمثابة الإطار المرجعي الأساسي الحاكم والضابط لهذه الدعوة . .

فهي تنتقد الرؤية الفقهية التقليدية من حيث محتواها الذي يرى بأن أصل العلاقة هو الجهاد والقتال من أجل نشر الدعوة، فهذه الرؤية تفتقد عامل الزمان والمكان، فالخلفية والمرحلة التاريخية هي التي تفسر مضمون هذه الرؤية واستنادها على قاعدة النسخ، فهي وليدة مرحلة قوة الدولة الإسلامية وصعودها، وترى أيضاً أن الخلفية التاريخية الراهنة وضعف المسلمين وتدهور أحوالهم هي التي أثرت أيضاً في ظهور الرؤى التبريرية والاعتذارية التي تقول بأن أصل العلاقة هو السلام، وأن الجهاد دفاعي، والقتال دفاع عن النفس، كما أنه يدعو - من الناحية المنهجية - لإعادة النظر في تطبيق قاعدة النسخ والمنسوخ، وما ترتب عليها من سوء فهم لقضية أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم وما يتصل بهذه القضية من قضايا أخرى، ومن ثم فإن هذه الرؤية تدعو لأن تأخذ دراساتنا المعاصرة التي ترجع لثراث العلاقات الخارجية في الإسلام للإفادة بها في الاعتبار للمبررات السياسية والإستراتيجية ولممارسات المسلمين، ولكن دائماً في إطار القيم الإسلامية سداً للنقص في تراث الفقه التقليدي الذي اهتم بالتفسيرات الشرعية واعتبرها قواعد شرعية مطلقة تسري على كل زمان ومكان^(٨٨). أما الدراسة الثانية التي تدعو لتقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية المعاصرة فهي تناقش وضع الإسلام كقوة في النظام الدولي المعاصر، وكيف يمكن أن تساهم مبادئه، وقواعده في إرساء أسس جديدة لهذا النظام في مرحلة إعادة تشكيله، وهي تعتمد أساساً على عرض تاريخ تطور الأفكار الإسلامية حول العلاقات الدولية في الإسلام «السلام، الحرية، العدالة، المساواة، الأمة، الجماعة» غير أن أهم ما يمكن أن تنتقد فيه هذه الدراسة أمران:

الأول: تقدم هذا التطور في الأفكار في سياق تطور تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية. **الثاني:** لا توظف هذه الأفكار لتقديم رؤية إسلامية عميقة عن أهم القضايا الدولية المعاصرة أو عن كيفية إسهام هذه المبادئ الإسلامية إسهاماً عملياً في تشكيل وضع العالم الإسلامي على صعيد النظام الدولي^(٨٩)، فضلاً عن ذلك ثمة دراسة في مجال التحليل السياسي للعلاقات بين الدول الإسلامية: وهي

تجمع في تحليلها العناصر التالية : الخصائص التكوينية للدولة الإسلامية والعلاقات بينها، موجز التطور التاريخي للعلاقات بين الدول الإسلامية من عصر الدولة العباسية إلى نهاية الخلافة الإسلامية ونشأة الدول الإسلامية المعاصرة، أبعاد العلاقات المعاصرة بين هذه الدول والأطر التنظيمية لها ونظرية السياسية التي تحكمها، ورغم أن هذه الدراسة تتناول العلاقات بين الدول الإسلامية، فإن توظيفها لتراث العلاقات الخارجية الإسلامية كان محدوداً واقتصر على متابعة تاريخية كتمهيد لدراسة العلاقات المعاصرة بين الدول الإسلامية المعاصرة^(٩٠).

أما الدراسة الثالثة : فهي تحاول تلافي الانتقادات السابقة بصدد «الإسلام والقوى الدولية» ورغم صغر حجمها إلا أنها ذات دلالة في بابها، فهي تبدأ بإثارة تساؤل «هل يستطيع الإسلام أن يرتفع إلى مصاف القوى الدولية؟ هل تستطيع القوة الإسلامية بما تمثله من خصائص، وما تفرضه وتعاين من نقائص أن تصير أحد مصادر الطاقة التي تتحكم في صنع القرار السياسي الدولي في العالم المعاصر» ويبدأ بالحديث عما يسميه «الخوف من الفيضان الإسلامي» خاصة في عصر القوى غير الحكومية، ويتنقل للحديث عن الإسلام ومدرسته السياسية وموقعها من عملية التجديد السياسي والموقف من التراث الإسلامي، وينتقد فكرة علمانية الدولة تأسيساً على أن الإسلام يعرف وحدة نظام القيم حيث تصير السياسة ديناً، والدين سياسة، ثم ينتقل إلى لب طرحه حين يتناول خريطة القوى الدولية وموضع الظاهرة الإسلامية، ثم أساليب التعامل الدولي : ويراها تدور حول مفاهيم أربعة : تعدد أدوات السياسة الخارجية، وظهور أساليب جديدة للاستعمار، والترابط بين السياسة الداخلية والخارجية، واستحالة الفصل بين حالة السلم والحرب، ثم يتكلم عن الإسلام وقدراته الحقيقية ويراها ممثلة في خمسة عناصر : الكثافة السكانية، والامتداد الإقليمي، والمقدمة الطبيعية للحضارات غير الغربية، والحقيقة العالمية، والتعاطف مع الحركات العنيفة، لينتقل بعد ذلك إلى عناصر الضعف في الجسد الإسلامي وحددها في خمسة

عناصر أيضاً وهى : التخلف الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الإسلامية ، والنقص القيادي في المجتمعات الإسلامية ، وعدم بناء فكر سياسي متكامل يصير عنواناً للوجود الإسلامي ، وعدم وجود تنظيم دولي ثابت له الصفة الديموقراطية والمؤسسية يعبر عن تلك الإرادة الإسلامية ، وعدم خروج المجتمعات الإسلامية إلى الوظيفة الكفاحية ، لينتهي في هذا الصدد إلى رصد الواقع الإسلامي وخصائصه المختلفة .

وينتقل إلى تحليل «مستقبل الإسلام في العلاقات الدولية» محدداً عدة أبعاد منها : التمييز بين الأبعاد الداخلية والتطور الدولي لظاهرة الإسلام السياسي ، والمتغيرات الأساسية للوظيفة الدولية للإسلام السياسي «إعادة البناء الأيديولوجي ، والقدرة على الفصل بين الإسلام كظاهرة قومية والإسلام كدعوة عالمية ، وتخطي عدم التجانس الداخلي ، وفرض التنظيم الإقليمي» . وتركز الدراسة على قضية محورية وهى « كيف تصورت القيادات والأمة الإسلامية حقيقة العالم الخارجي ، وأسلوب التعامل معه ، بمعنى آخر الإدراك الإسلامي حول مفهوم الإستراتيجية الدولية بأوسع معانيها؟ » والذي يحدد مصادره التأسيسية في ثلاثة : القرآن ، والسنة ، ثم شرع من قبلنا ، ثم يحدد مصادره التراثية في خمسة : «الأول : مجموعة الرسائل الموجهة من الخلفاء للولاة ، والرسائل الموجهة من الخلفاء للحكام في الدول والأمم الأخرى بصدد علاقاتهم الخارجية ، والرسائل بهذا الصدد وإن لم تصدر عن حاكم أو مسئول «رسالة الصحابة لابن المقفع ، كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى» ، الثاني : كتب الحكمة والتي عرفها التراث السياسي الإسلامي في العصر العباسي الثاني والتي يمكن لو أخضعت لتحليل معين أن تفصح عن تطور الإدراك القيادي للعالم الخارجي ، والثالث : كتب التاريخ والسير والتي سوف تسمح لنا بخلق علاقة مباشرة بين الإدراك والحركة ، المفهوم والواقعة ، ويراها مصدراً أساسياً نستطيع من خلاله أن نجيب على الكثير من التساؤلات . والرابع : المعاهدات والمواثيق الدولية ، والخامس : كتب الرحلات وما تضمنه من تفاصيل تعكس

إدراك المؤلف - ولو بطريق لا شعوري - على سبيل المثال مؤلفات البيروني و - بن بطوطة معين لا ينضب بصدد العلاقات الإسلامية الدولية» .

ويتناول ما يطلق عليه إستراتيجية التعامل التي تضم أربعة عناصر أسلوب التعامل مع المواطن غير المسلم وغير العربي ، وأسلوب نشر الدعوة ، بمعنى الاحتكاك بالعالم الخارجي لأداء الوظيفة الاتصالية ، وتحقيق نوع من الأمن في التعامل مع الدول والقوى المحيطة بالدولة الإسلامية ، وحقيقة العالم الخارجي . واختيار أكثر أساليب التعامل نجاحًا ، وينطلق لبناء رؤيته من نظرية وظائف الدولة والتي تدور بهذا الصدد حول الخصائص التالية : «الدولة تملك رسالة تدور حول قيم معينة ثابتة ، تفرض عليها التعامل الخارجي ، وأصل علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من المجتمعات المحيطة بها والمتعاملة معها هو مفهوم الجهاد ، يسبق الجهاد دعوة مباشرة أساسها الحديث مع السلطة الشرعية لتمكين الاتصال الذي هو المقدمة الحقيقية الضرورية لأي تعامل قتالي ، والاحترام المتبادل بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى مبدأ أخلاقي تلتزم به في جميع تعاملاتها الداخلية والخارجية . ويتناول ما يطلق عليه منطق التعامل الدولي في الإدراك الإسلامى الذي ينبع من خمس قواعد أساسية «تعدد أدوات التعامل ، ومبدأ الاتصال هو مقدمة التعامل الدولي ، والاتصال لا يعطي الحق في السلوك الاستفزازي ، والقتال يخضع لمجموعة من المبادئ الأخلاقية ، ومحور وفلسفة التعامل هو وحدة القيم» وتستخدم الدراسة هذه الرؤية في تحليل أسباب وعوامل الصعود والانحيار في الحضارة الإسلامية ، وفي تحليل وضعية الأمة الإسلامية في النظام الدولي في الوقت الحالي^(٩١) .

ثانيًا : دراسات مشروع العلاقات الدولية في الإسلام

يبدو أن هذه الدراسات كانت مقدمة وإرهاصات لبروز مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، ويهدف المشروع إلى «بلورة منظور إسلامى للعلاقات الدولية بمستوياتها المختلفة - على نحو يضيف إلى ما قدمته كتابات إسلامية - من غير المتخصصين في العلوم السياسية ، بعبارة أخرى يهدف المشروع إلى «سد

الفجوة بين دراسة الظاهرة الدولية من منظور إسلامي وبين مجرد دراسة القواعد المنظمة لها في زمن السلم والحرب، وذلك بتقديم تحليل سياسي ذى شقين «منهاجي ومضموني» بهدف إخراج منتج أساسي تحت عنوان: «العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى، وبين المصادر الفكرية السياسية الإسلامية» ويصدر دراسات المشروع تحقق ثلثيه - أما الثلث الباقي والمتعلق بالمستوى الثالث أي المنظور الفكري الإسلامى فقد ظل غائباً حتى اليوم، وقد دارت دراسات المشروع^(٩٤) حول محاور ثلاثة «العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية: أولها: القرآن الكريم والسنة الشريفة والفقه الإسلامى عامة، وثانيها: العلاقات الدولية في التاريخ السياسي للمسلمين، وثالثها: رؤية الفكر الإسلامى للعلاقات الدولية، لقضاياها الكبرى، وأفكارها المفتاحية ضمن سياقاتها الفكرية». ودون دخول في التفاصيل فسوف نرصد المستويات الأساسية والانتقادات المختلفة لكل مستوى منها من زاوية الحضور والتأثير لتراث التعامل الخارجى في الإسلام:

(أ) الإطار التنظيرى للعلاقات الدولية

في هذا الصدد حاول المشروع التمييز بين أبعاد التنظير القانونى «أى القواعد والأحكام الشرعية»، وبين التنظير السياسي «أسس وأنماط التفاعلات والعوامل والأسباب المفسرة» فإذا كان التنظير القانونى يوضح القواعد التى تحكم ما يجب أن تكون عليه الظاهرة، فإن التنظير السياسي يحاول أن يحلل طبيعتها، ويفسرها كما حدثت، ومن هنا تأتى أهمية استكشاف نمط التطور في وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولى وآثاره بالنسبة للتطور في التيارات الفكرية. ولم يزعم المشروع أنه يؤصل نظرية في العلاقات الدولية في الإسلام، بل إن تقديم المنظور الإسلامى في تطبيقات بحثية متعددة: الأصول الإسلامية، والتاريخ، والفكر على تفاعل هذه المستويات جميعاً من قبل متخصصين في العلوم السياسية يؤمنون بإحياء التراث المدنى والإسلامى، وبيان وضعه وإمكانات إسهامه في نطاق التخصصات المعاصرة من أجل تطوير منظور إسلامى لها، وبالتالي من

محاسبة المشروع وانتقاده على هذا الأساس أمر ينبغي مراجعته لأنه ليس من أهدافه بداية، والأمر الثاني الذي رأى البعض أنه موضع انتقاد هو اعتماد بعض دراسات المشروع على بعض الأدوات المنهجية والمصادر الغربية وهي بصدد محاولة تقديم عناصر تأصيل لمنظور إسلامي في العلاقات الدولية، وهذا الانتقاد مردود عليه بأن «تأصيل المنظور الإسلامي لا ينفي بأي حال انفتاحه، وضرورة أن يتكامل مع كثير من الأنساق المعرفية المختلفة ويتفاعل معها، فهو لا يعبر عن قطيعة معرفية مع الإسهامات الغربية المتخصصة والأكاديمية، كما أنه من جانب آخر لا يجب أن تقتصر دراسة العلوم السياسية على المنظورات الغربية السائدة الآن في المجال المعرفي، ولكن يجب أن يتم إثراء العناصر اللازمة لإعداد المتخصصين في العلوم السياسية بعناصر مستمدة من التراث الإسلامي، كما يجب أن يتحقق تطعيم مناهج الدراسة بالتراث الإسلامي، ولكن في صورة متناسقة» إن الاستعانة بتلك الأدوات يجب ألا تشكل نفياً لصفة المنظور الإسلامي، بل علينا أن نرى ذلك في ضوء الإمكانيات التي يتيحها هذا الاستخدام في دراسة الظواهر موضع البحث لتكون بذلك أكثر تفسيرية، وأشد عمقاً ودقة، بل وأشد تنظيماً للمادة المتاحة فالأمر إذن يتعلق بالجدوى النظرية، والمنهجية البحثية.

(ب) الإطار المفاهيمي

قدم المشروع حالة نموذجية للتعدد المفاهيمي منها ما يتعلق بالمصادر التراثية، ومنها ما يتعلق بالمعاصر، بعضها إسلامي وبعضها غربي، على سبيل المثال: الدولة القومية، والسيادة، والجنسية، والمواطنة، والنظام الدولي، القوة والصراع، التكامل والاندماج، وحقوق الإنسان، «ومن جانب آخر مفاهيم «العقيدة، والجهاد، والدولة، والأمة، ودار الحرب، ودار الإسلام، ودار العهد، والمهادنة والمودعة، والفتح، والغزو، والقتال، وأهل الذمة، والجزية، والدولة المسلمة... إلخ» ومفاهيم تتعلق بالمصادر وإمكانات توظيفها منهاجياً من

قبل : الفقه، والفكر، والإفتاء، والإطار المرجعي، والقيم وغير ذلك من مفاهيم . . إلخ وقد أبرز ضرورة الاهتمام بها باعتبارها أهم أدوات التعامل البحثي، الأمر الذي ينبغي وضعه موضع المقارنة، والبحث في السياقات، وعناصر النواة الصلبة والتغير والتبدل.

(ج) الإطار التحليلي والتفسيري

في إطار هذا المشروع تمت معالجة قضايا مهمة منها ما يتعلق بوحدة التحليل، والبعض الآخر يتعلق بطريقة توظيف المصادر والجمع بينها، وكيفية الرجوع إليها . . إلخ، ففي سياق وحدات التحليل في إطار العلاقات الدولية في الإسلام كان التساؤل المحوري يدور حول : هل تعد الدولة وحدة التحليل، أم من الأوفق اعتبار الأمة هي وحدة التحليل الأساسية؟ والواقع أن دراسات المشروع لم تعكس اتفاقاً على وحدة كلية للتحليل الأمر الذي يشكل انتقاداً لها، ولكن الأمر يمكن أن يرد عليه بأن كل مستوى من مستويات التحليل يفرض وحدة التحليل الأساسية بما لا يتعارض مع اتخاذ عناصر وحدات تحليلية متكاملة، ومتنوعة ومتناسبة مع مستويات التحليل، وهذا الجمع بين الوحدات التحليلية هو الأوفق، خاصة مع بروز التوجهات الحديثة في حقل العلاقات الدولية حول تعدد الفاعلين الدوليين.

أما بالنسبة للمصادر وطبيعتها - أصيلة، ووسيطه، وثانوية - واختيارها وتوظيفها، فقد تفاوت الأمر، ففي سياق الدراسة التاريخية في المشروع تم الرجوع إلى المصادر الوسيطة لصعوبة استيعاب المادة التاريخية، واتساع الفترة الزمنية، وكان القصد منها استنباط المسارات الكلية واتجاهها، ولكن الدراسات في هذا الصدد لم تفلح في استخدام المادة التاريخية كمعمل تجريبي لتقديم أصول تحليل لظاهرة التعامل الدولي في الخبرة الإسلامية.

وقد أثارت الدراسات في المشروع ضمن الإطار التحليلي والتفسيري أسئلة كبرى وقدمت إجابات على أسئلة من قبيل : كيف نتعامل مع التراث؟ كيف نتعامل مع الأدبيات الغربية، خاصة في حقل العلاقات الدولية؟ وأخيراً كيف نتعامل مع الواقع؟ الأمر الذي يعني إمكانية دراسة الواقع التاريخي من جهة،

والواقع المعاصر من جهة أخرى وتفاعلهما معاً من جهة ثالثة لتوليد منهج نظر وتعامل أو تناول مع الظواهر المختلفة المتعلقة بالتعامل الدولي .

وقد انتقد الإطار التحليلي لدراسات المشروع من زاوية قدرته التحفيزية والتفسيرية لواقع التعامل الدولي ، والنظام الدولي والظواهر الحديثة في حق العلاقات الدولية ، ومدى ارتباط هذا المنظور - خاصة المنظور الفقهي - بالواقع المعاصر ، والصراعات التاريخية بين القوى الإسلامية ، وتفسير الصراعات الحالية ضمن سياقاتها التاريخية ، وقد حاولت دراسات المشروع الإجابة على ذلك ولكن لم تكن على المستوى وجاءت جزئية في الغالب . .

(د) الإطار والرؤية الكلية والمرجعية ورؤية العالم

اهتمت دراسات المشروع بوجود الارتباط بين عناصر رؤية الوجود ، ورؤية المعرفة ، ورؤية القيم ، وفي إطار يؤصل رؤية للعالم ، وقد تبنت دراسات المشروع موقفاً يشير صراحة لمرجعيتها ، واعتبرت ذلك أفضل من محاولة إخفائها أو ادعاء عدم وجودها ، بل ذهبت إلى أن التوجه الذي يرى عدم وجود مرجعية ضمن الممارسات البحثية يشكل في ذاته مرجعية ولو على النحو السلبي ، وقد مثل ذلك إجابات واضحة حول التساؤلات بصدد ضرورة المرجعية للبحث ، ووظيفتها للعملية البحثية ، ومتى تتحول المرجعية إلى الأثر السلبي على البحث العلمي ، وكيف يمكن تفعيل المرجعية ضمن أطر البحث العلمي والمنهجي ؟ .

ولم تقتصر المرجعية في دراسات المشروع على الرؤية الكلية التي تشكل السياق المرجعي للبحث ، بل تشير إلى الواقع باعتباره أحد مصادر الإطار المرجعي ، ومن هنا أصبحت القيم مدخلاً يتعلق بالواقع من ناحية رؤيته ودراسته ولم تنزل المرجعية عنه في الوقت نفسه .

(هـ) الأجندة البحثية

تحركت الأجندة البحثية في دراسات هذا المشروع نحو الانطلاق من منظور إسلامي يهدف بالأساس لتحقيق إضافة علمية تراكمية متميزة في طبيعتها

وإمكاناتها، وطرائق تنفيذها، ولذا جرى تمييز الأدبيات وفق مجالاتها المعرفية وتخصصاتها «تاريخ، وفقه، وشريعة، واجتماع وسياسة»، وقد عمقت الأجندة طبيعتها المعاصرة بالقراءة التاريخية (الجدور التاريخية للقضايا والتفاعلات التي ترتبط بالقراءة في الاجتهادات الفقهية، إضافة إلى رصد ما قد يكون صدر عن ذلك من فتاوى) ومن ثم محاولة الوصول إلى قدر من التعميمات عن الخبرة الراهنة بالاستعانة بمدلولات الخبرة التاريخية، ويمكن تقسيم المجالات البحثية للأجندة إلى الأربعة التالية وهي:

١ - المجال المنهجي الذي يهتم بتأصيل عناصر الصورة الكلية، والإمكانات المنهجية لتفعيلها، وطرق التعامل مع المصادر وتوظيفها، وتحديد مدى حجيتها، وأدوارها في البناء المعرفي، وهي تختلف عن مجرد الاستفادة بالمعلومات أو أشكال الدراسة، وقضاياها، وموضوعاتها . . .

٢ - مجال الرؤية التأسيسية للعلاقات - ضمن رؤية الأصول والتعامل المنهجي المنضبط معها - والذي تركز على وحدة من الوحدات التأسيسية لحقل العلاقات «الدولة» وحركتها التي تتراوح ما بين أشكال سلمية، وأشكال حربية يتم من خلالها تحويل القيم إلى أشكال للحركة تلتزم بها الدولة بداية، ومسيرة، ونهاية، وبالتالي تصير الدولة قيمة ووظيفة وهي تقوم بأهم أدوارها الحضارية فتجعل من السلم قيمة تؤصل لبيئة عمرانية، ومن القتال حركة وظيفية لحماية التصور والرؤية وتفعيلها ضمن حركة الحياة الحضارية العامة. ويتم تفعيل حقائق الشريعة وخصائصها وقواعدها الكلية في الأمة كمجال حيوي يربط مجمل الفاعليات وأهمها الدولة بالحضارة كفاعلية عمرانية، والسنن كشروط للحركة الحضارية، وإتيانها بمرودها ونتائجها المترتبة عليها فضلاً عن الفعل والفاعلية .

٣ - المجال الثالث يتعلق بدائرة الامتداد التاريخي بما تحمله من عناصر نماذج تاريخية كلية قد توضح عناصر التواصل / الانقطاع القيمي، فهو ليس تأريخاً، وإنما نماذج تاريخية تستخدم كمجال معرفي ومعمل تجارب، «الدولة الأموية،

والدولة العباسية، والدولة المملوكية، والدولة العثمانية، والتاريخ الحديث والمعاصر» تمثل إمكانات بحثية هائلة، وقدرات على الفهم والتحليل والتفسير. خاصة حين يتحول التاريخ إلى قيمة وحضارة تملك من العناصر والمقومات. وكذلك من الشروط وهي السنن والقوانين القاضية في الحركة التاريخية والتي تضفي عليها قيمتها وتعظم فاعليتها الحضارية .

٤ - المجال الرابع يتعلق بدائرة الفكر السياسي الإسلامي بصدد العلاقات الدولية في توجهاته الأساسية، وبمقدار الحركة التاريخية يتواكب معها أو يسبقها أطر فكرية يجب البحث فيها والكشف عنها، ووحدة التحليل هنا الأفكار وليس «المفكرين» والتي تسهم في بناء الرؤية لحقل العلاقات الدولية ضمن هذا المنظور . وهكذا نستطيع القول إن هذا الاتجاه - رغم كل الانتقادات التي توجه لدراساته - هو أكثر الاتجاهات تأثيراً من زاوية الحضور التفعيلي لتراث التعامل الخارجي في الإسلام في دراساته المعاصرة للعلاقات الدولية . . .



المبحث الرابع

فعالية الاتجاهات التراثية

الحضور والتأثير في دراساتنا للعلاقات الدولية المعاصرة ..

ينصرف الحضور - كما أسلفنا - إلى جانبين : الأول : مدى تغطية تراث العلاقات الخارجية الإسلامية لمعظم جوانب دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، والثاني : الفاعلية : مدى تأثير تراث العلاقات الخارجية الإسلامية في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية سواء من ناحية المنهجية أو المصادر ، و«وحدات التحليل» أو الممارسة العلمية المتعلقة بالقضايا والموضوعات الدولية، أي التعامل مع «المستحدث» من «القضايا» و«الأحداث» و«الوقائع» وكذلك إمكانية توظيفها في سياق المناهج المعاصرة، وهكذا نحاول تحليل مدى تأثير الاتجاهات التراثية في حقل الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية عبر تحليل المنطق العام لهذه التأثيرات، ومحاولة تقديم تفسيرات أقرب إلى الدقة والموضوعية، ونحاول بهذا الصدد الإجابة على تساؤل مفاده إلى أي مدى أثرت الاتجاهات التراثية المختلفة في حقل دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، وفي أي هذه المجالات برز هذا التأثير ونوعيته ودلالاته المختلفة؟ وذلك على المستويات الأربعة التالية :

١ - مدى الإسهام في تقديم تعريف علمي معاصر لمفهوم العلاقات الدولية في الرؤية الإسلامية

نستطيع القول بشكل عام إن الاتجاهات السابقة حاولت الإسهام في تقديم تعريف علمي لمفهوم العلاقات الدولية، ولكن يلاحظ أمران : الأول : أن بعض الاتجاهات لم تتعرض لتعريف العلاقات الدولية من الأساس واعتبرته من

المسلمات، وبعضها تعرض له بشكل عابر، **والثاني**: إن التعاريف التي قدمتها بعض الاتجاهات ترافقت مع عدة «صور» ساد كل منها مرحلة معينة من مراحل تطور الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية؛ فعندما سادت في «النصف الأول» من القرن العشرين حتى العقد السابع صورة «سياسات القوى» وتم التركيز على مفاهيم «القوة» و«الصراع» و«المصلحة الوطنية»، تم استدعاء مفاهيم تراثية لبلورة تعريف العلاقات الدولية من قبيل: الجهاد، والقتال، و«المصلحة الشرعية الإسلامية»، وفي نفس المرحلة كانت «الدولة» هي وحدة التحليل الأساسية ثم استبدال وإحضار مفهوم الخليفة والسلطان أحياناً، ودار الإسلام ذاتها بعنوان جديد هو الدولة الإسلامية وذلك باعتبار أن العلاقات والسياسات دولية وحكومية بالأساس، وتم إحضار موضوعات السير وتبادل الرسائل وغيرها من اختصاصات ديواني الجند والإنشاء لتقديم تأصيل تراثي للموضوعات السياسية، والدبلوماسية، والعسكرية في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية، ثم جاءت المرحلة التالية التي امتدت من العقد السابع من القرن العشرين حتى بداية القرن الحادي والعشرين، وقد ساد في دراسة التحولات الحادثة نوع من استحضار مفاهيم تراثية محددة؛ فعندما برزت أدواراً لفاعلين جدد - غير الدولة - تم التركيز على مفهوم الأمة بحسبانه مختلفاً عن مفهوم الدولة القومية التي تم التركيز على أزمته وتم تقديم المفهوم التراثي للأمة بحسبانها الرعية كقوى شعبية فاعلة في إطار العلاقات الدولية، وإذا كان التطور قد اقتضى النظر إلى العالم باعتباره نظاماً من التفاعلات فقد تم التركيز على المفاهيم التراثية التي تؤكد على وحدة الدور وعلى النظرة الإنسانية للعالم، ومن ثم التركيز على أن التعامل بين الأمة الإسلامية وبقية العالم لم يكن مقتصرًا على النواحي السياسية والعسكرية، ولكنه بالأساس كان تبادلاً اقتصادياً تجارياً، وثقافياً علمياً وهنا يتم استحضار نماذج من واقع تاريخ الحضارة الإسلامية تؤكد على قضية التأثير والتأثر الحضاري و«الاعتماد المتبادل» بدلاً من قضية «الصراع» و«سياسات القوى»؛، وأن العلاقات تدور حول موضوعات سياسية، واقتصادية تتجه بانتظام نحو نوع من التعاون والتكيف

وليس نحو العنف والصراع^(٩٣)، وفي المرحلة الحالية تعمقت الخصائص الأساسية للمرحلة السابقة، واتجه بفعل ظاهرة العولمة لكي يكون ما يسمى بـ «المجتمع العالمي» الذي تحول إلى قرية كبيرة، ورغم تفاوت الاتجاهات التراثية في دراساتها المعاصرة للعلاقات الدولية في إسهامها على نحو ما رأينا إلا أن الاتجاه الأخير هو أكثرها تحديداً وعلمية في هذا الصدد .

٢- مدى الإسهام في تحديد الوحدات التحليلية للعلاقات الدولية المعاصرة

مفهوم الأمة والدولة الإسلامية، وموضع الظواهر الجديدة والقوى غير الحكومية:

عرفت العلاقات الدولية بأنها عملية «التفاعل - Interactions» بين «الفاعلين الدوليين - National Actors» التي تتسم بعملية الاعتماد المتبادل، كما رأينا في النقطة السابقة، وتأسيساً جرى الاعتراف بازدياد تعقد هيكل النظام الدولي بسبب تنوع وتعدد الفاعلين غير الحكوميين في المستويات فوق قومية وعبرها، فكما يذهب أحد الاتجاهات التراثية الحاضرة في دراساتها المعاصرة للعلاقات الدولية إلى أننا «نعيش عصر القوى الدولية غير الحكومية» فالأسرة الدولية لم تعد مجرد تفاعل حكومات، بل هناك من القوى غير الحكومية، ما هو أكثر قوة وفاعلية من كثير من الحكومات، لقد أضحى الإرهاب الدولي أحد العناصر المتحكمة في السياسة الخارجية لكثير من الدول^(٩٤)، وقد ازداد عدد الفاعلين الجدد، وانفتحت أمامهم السبل والفرص للتأثير في الساحة الدولية في إطار الحديث المتزايد عن «أزمة الدولة القومية» في إطار عصر «العولمة» ولو على الأقل عبر التغير في طبيعتها، وإعادة تعريف أدوارها ووظائفها على المستويين الداخلي والدولي، وهكذا نستطيع القول إن «وحدات التحليل» في العلاقات الدولية قد ارتفع فيها عدد من الفاعلين غير الحكوميين إلى مستوى «الدول» وأحياناً تفوقوا عليها تأثيراً وفاعلية، وتذهب بعض الدراسات التي تمثل الاتجاه الثاني إلى أن التطورات الأخيرة في أعقاب أحداث سبتمبر أثبتت أن بعض التنظيمات بل

والأفراد ارتفعوا إلى مصاف القوى الدولية الفاعلة مقارنة بكثير من لوحدات التقليدية، بل وأوجدوا حالة من السيولة في النظام الدولي سوف تقود إلى تغييرات حقيقية في بنيته وهياكله، ناهيك عن سياساته وتوجهاته، كل ذلك يفرض إعادة تعريف وحدات تحليل العلاقات الدولية وتحديداتها، فضلاً عن مفهوم العلاقات الدولية ذاته كما رأينا.

٢ - مدى الإسهام في إثارة القضايا والموضوعات الأساسية في العلاقات الدولية في الرؤية الإسلامية، الأبعاد الثقافية في دراسة العلاقات الدولية

اهتمت دراسات العلاقات الدولية خلال فترة الخمسينيات والستينيات بالقضايا العسكرية والأمنية تأسيساً على رؤية معينة لدور القوة وفعالية الحرب والأداة العسكرية في تحقيق أهداف سياسية خلال عمليات الصراع الدولي، وكان ذلك متسقاً مع حضور تراث العلاقات الدولية في الإسلام وتأثيره في تلك الدراسات، وبالذات الاتجاه التاريخي والفقهية التقليدي الذي يركز على محورية حالة الجهاد القتالي، وبرز ذلك بالذات في معظم الدراسات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وكما برز الاتجاه الفقهي والقانوني التجديدي وكأنه يقدم رؤية تراثية تأسيسية لكيفية التعامل مع العالم الغربي وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، ثم أعقب ذلك بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة سيادة رؤية حتى نهاية القرن العشرين وبدايات الحادي والعشرين محورها الاهتمام بموضوعات جديدة «أزمة الغذاء العالمي، والتلوث، والانفجار السكاني، والتجارة الدولية... إلخ» وقد تفجرت في هذا الصدد مشكلات تمثل تحدياً للمجتمع الدولي، وأضحى فهم هذه المشكلات، وتحديد السبل المختلفة لإمكانية التعامل والتفاعل معها من أهم المقدمات والضرورات الأساسية لفهم العلاقات الدولية، والواقع أن الاتجاهات التراثية لم تحفل بها كثيراً واستمرت في اهتمامها بمنطقها التقليدي حتى منها من يحمل أشكال التجديد وعنوانه، ربما باستثناء الاتجاه

التاريخي الاجتماعي الاستشراقي الذي اهتم بتحليل وقائع تاريخ العلاقات الإسلامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدامها في تفسير ظهور الكثير من المفاهيم والأحكام والرؤى، وفي كيفية بناء رؤية للتعامل مع النظام الدولي وما يرب به النظام من تطورات وتحولات في هيكل علاقات القوة، ومع بدايات هذا القرن - وبالذات مع أحداث ١١ سبتمبر - تفجرت بصورة واضحة قضية «الإرهاب الدولي»، وأصبح القضية الأولى والمحورية على أجندة القوة المهيمنة على النظام الدولي، ومن ثم تمت العودة - ولو بمعنى معين - إلى دور القوة العسكرية والأمنية في مواجهة القضية، وإن ارتفعت أصوات خافطة تلفت النظر إلى الاهتمام بالمفهوم الشامل للقوة في معالجة جذور قضية الإرهاب الدولية وضرورة معالجة مظاهره ومسبباته الثقافية والتعليمية والدينية، وفي هذا الإطار عادت إلى الواجهة بقوة رؤى الاتجاه الرابع الذي يقدم قراءة معينة لتراث التعامل الخارجي في الإسلام وواقعه في صورة صدام الحضارات والثقافات، الأمر الذي أعاد إلى مقدمة الاهتمام الأبعاد الثقافية والتركيز بالذات على قضايا التفاعل والحوار الحضاري، فمع بروز التفاعلات الدولية وتحديد مفهوم «الاعتماد الدولي المتبادل - Interdependence» في دراساتها المعاصرة للعلاقات الدولية لوصف حالة النظام الدولي الذي يشهد درجة مرتفعة من الروابط والتفاعل بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة، وفي إطار الحكومات بين الأوضاع الخارجية والداخلية، وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو غير معهود، وهو ما يحاول الاتجاه الخامس أن يؤسسه من خلال رجوعه، وقراءاته التراثية المختلفة، كما ركزت بعض دراساته على الحاجة إلى أساليب جديدة في التفكير، ومفاهيم جديدة لتحليل التفاعلات المتعددة الأبعاد، وكذلك عواقب أو نتائج هذه التفاعلات والاعتماد المتبادل، غير أن الاتجاه الثاني يحاول من خلال رؤاه - وأحياناً يتفق معه في المنطق العام الاتجاهان الأول والثالث تقديم رؤية مختلفة، أو بالأصح مناقضة، ذلك أن الاعتماد المتبادل ليس هو المفهوم المعبر والمفسر لطبيعة العلاقة والذي يقوم بذلك هو مفهوم التبعية، وكذلك الاستعمار

الجديد والهيمنة المتعددة الأبعاد، وبالتالي فإن دراسات هذه الاتجاهات تشكل استجابة من وجهة نظر مقابلة لمنطق صدام الحضارات .

٤- مدى الإسهام في عملية التجديد في منهجية دراسة العلاقات الدولية

أسهمت الاتجاهات التراثية في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية في الجوانب المنهجية، ولكن هذا الإسهام بشكل عام يعد من أضعف جوانب الإسهام مقارنة بغيره من الجوانب، ويمكن أن نعدد جوانب الإسهام في أربعة مناهج أساسية وهي: الفقهي، والتاريخي، والقيمي، والقانوني، وفي مجموعة من المسالك والأدوات المنهجية^(٩٥):

المنهجية الفقهية: وهي تعد من أكثر المنهجيات حضوراً بين الاتجاهات التراثية في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، ومن الاستعراض السابق رأينا كثافة حضورها، إلا أن تأثيرها المنهجي محدود، ويمكن تلمسه في عدة مستويات منها: مستوى التقسيمات النظرية وتفريعات القضايا الجزئية دون التنظير الفقهي الكلي والعام، ومستوى المفاهيم، ومنها مثلاً دار الإسلام، ودار الحرب وما ينبع منهما من عائلة مفاهيمية، ومنها أيضاً ما يتعلق بالأحكام الفقهية الجزئية في القضايا المتعلقة بحالة القتال، وحالة السلم، والموادعة، والمعاهدات . . إلخ، ويلاحظ أن شكلية العقلية الفقهية وجزئيتها قد أثرت منهجياً تأثيراً سلبياً على مستوى دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، حيث أحالت «عمليات» تلك العلاقات إلى الجمود وأدت كثرة التفريعات إلى غيبة المنهج والرؤية الكلية للعلاقات الدولية، ولعل أكثر من استفاد من المنهجية الفقهية هي دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية والتي جاءت من خلفيات الدراسات القانونية بوجه عام والقانون الدولي والمنظمات الدولية خاصة .

المنهجية التاريخية: تستعرض تطور العلاقات الدولية في المراحل التاريخية المختلفة في ظل كافة أنماط النظام الدولي ويطلق عليها «التأريخ الدبلوماسي» .

فالعلاقات الدولية في صورها ونماذجها المعاصرة تجد جذورها الحقيقية في تطور العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدول والأمم، وترفد الاتجاهات التراثية حضورها وتأثيرها في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية هذا المستوى من المستويات الثلاثة للمنهجية التاريخية، **فالأول: «التاريخ»** بوصفه تسجيلاً للوقائع والأحداث على الصعيد الدولي نجده واضحاً في كتابات السير وأعمال ديوان الجند وديوان الإنشاء كما يظهر في دراسات الاتجاه الأول، **أما الثاني: «علمية التاريخ»** والذي يربط بين الوقائع والأحداث الدولية على أساس العلاقات السببية أو التوافقية، والتأثير والتأثر، كما يرصد تطوراتها بناء على تلك الأسباب، كما يتفحص نتائجها على الصعيد الدولي، نجد الحضور والفعالية التراثية بهذا الصدد في دراسات معظم الاتجاهات، وبالأدات دراسات الاتجاه الرابع والخامس كما مر بنا، **أما الثالث: «فلسفة التاريخ وتقنيته»** والذي يضع القواعد والقوانين، والسنن المستمدة من الخبرة التاريخية والمنظمة للتفاعلات والتطورات الدولية، وفي هذا الصدد تركز الكثير من الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية على التاريخ باعتباره «معملاً للتجريب» يمكن من خلاله اختبار العلاقة بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، وكذلك اشتقاق النماذج الكلية وملاحظة مدى «تكرار» بعض الوقائع والأحداث التاريخية في الواقع الدولي الحالي، وإن كان البعض يرى أن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر دائماً على نفس النسق، وقد حاول الاتجاه السادس توظيف المنطق العام للوقائع والأحداث التاريخية لاستخراج السنن والقواعد الكلية، أي القيام بعملية التنظير انطلاقاً من خبرة التراث الإسلامي، ولكنه لم يقدم رؤى ذات جدة حقيقية، وغلب عليه المنطقان الفقهي والقانوني^(٩٦).

المنهجية القانونية: وهي من أكثرها رصانة، وتحديدًا وتأثراً في الوقت ذاته بخبرة تراث التعامل الخارجي الإسلامي وتركز دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية ذات المنهجية القانونية على الإطار القانوني الذي يقوم على أساسه النظام الدولي الحالي، كما يحدد الشخصيات القانونية الدولية، والالتزامات الدولية

المختلفة، وكيفية تنظيم العلاقات الدولية في حالات السلم والحرب، وايضاً المسؤولية الدولية بكافة عناصرها، وصورها، ومستلزماتها. إلخ، وتسعى في الوقت إلى القول بأن كل تلك المكونات لها ما يتوافق معها إن لم يتفوق عنيه من عناصر خبرة التراث الإسلامي المتعلق بالتعامل الخارجي، وفي هذا الإطار تسعى لإيجاد مقابلات ومتشابهات من خبرة هذا التراث مع القضايا المعاصرة للعلاقات الدولية من قبيل طرق تسوية المنازعات الدولية سلمياً، وصور الاعتراف الدولي القانونية والواقعية، وصور وأشكال التقاضي، وأدوار المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة في تطبيق قواعد القانون الدولي الحاكمة والمنظمة لتفاعلات العلاقات الدولية في دراساتنا المعاصرة وتؤكد على أن تلك القضايا إن لم توجد أسسها في الخبرة الإسلامية فإن هذه الأخيرة تقدم قضايا مشابهة يمكن القياس عليها لاستخراج أوجه المشابهة والتماثل.

المنهجية القيمة: لعل من أهم ما أسهمت به غالبية الاتجاهات التراثية المختلفة في حضورها وتأثيرها في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية هو ذلك الإسهام في بناء الإطار القيمي كما تترجمه الرؤية الإسلامية، وكما تذهب إليه تلك الاتجاهات إذ ثمة أربعة من الاتجاهات الستة السابقة تؤكد على مسألة الرؤية القيمية، وإن كانت تختلف في كيفية توظيفها في مجال التعامل الخارجي، فالاتجاه الفقهي يضعها موضع شروط تحقق القضايا والمسائل التفصيلية الخاصة بالتعامل الخارجي للأمة الإسلامية، كما يجعل من وجودها وممارستها مصدراً لشرعية التصرفات في هذا الصدد، والاتجاه التاريخي ينظر لتحقيق هذه القيم في الفعل التاريخي الحضاري المتعلق بالتعامل الخارجي، كما أنه ينظر إلى فعالية الممارسة التاريخية من زاوية مدى الالتزام بتلك القيم، أما اتجاه الدراسات السياسية الحركية فإنه ينظر إلى الإطار القيمي كغاية ينبغي على الممارسة السياسية في التعامل الخارجي أن تجعلها هدفها، كما أنه يقيس مدى فعاليتها بمقدار تحريكها والتزامها بهذا الإطار القيمي، ومن هنا يركز على ضرورة تطبيق هذا الإطار كماً في التعامل الخارجي، وينتقد الممارسات التي تتسم بشائية القيم في التعامل

ويعدها أحد مؤشرات تراجع الممارسات، بينما يسعى الاتجاه الفقهي والقانوني المتجدد إلى إبراز مدى تناسب القيم الإسلامية مع الإطار القيمي والقانوني العالمي، بل وتفوقها عليها نتيجة لسبقها الزمني، ومصدرها الإلزامي القوي، وتفوق مضمونها الإنساني عليه، ومن هنا فإنها وفق هذا الاتجاه تعد تعبيراً عن المستقبل الذي يمكن أن ينظم التعامل الخارجي للأمة الإسلامية، وفي الوقت الذي ينفي الاتجاهان الاستشراقيان أية استقلالية للقيم في الفعل والممارسة على ساحة التعامل الخارجي لأوضاع اجتماعية واقتصادية محددة كانت هناك شروط لتحقيقها في التاريخ، وأن عملية توظيفها في الممارسة يمكن أن تكون من باب التبرير والتسويق وإضفاء الشرعية الدينية عليها دون استقلالية لذلك الإطار القيمي في حد ذاته، كما أن اتجاه الدراسات السياسية الأكاديمية فإنه تعامل مع المنهجية القيمة تعاملاً يعكس قدرًا من العلمية فقد أثار في هذا الصدد مسألتين على درجة كبيرة من الأهمية: الأولى: «العالمية والخصوصية الحضارية بصدد مسألة القيم في إطار التعامل الدولي، فقد تم التأكيد على أن القيم ذات طابع إنساني وعالمي في مضمونها تلتقي مع القيم العامة للحضارات العالمية الكبرى، أو ما يمكن أن نطلق عليه «المشترك الإنساني العام» ولكن تتسم بالخصوصية عند التطبيق العملي في واقع محدد زماناً ومكاناً، أما الثانية: فهي العلاقة بين القيم والواقع» فدراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية تقوم على أساس منطلق أن «القوة» هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية بكافة صورها، ولا تعد «الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية»، وكذلك رفع شعارات «الشرعية الدولية سوى رايات أيديولوجية لغايات التبرير وإيجاد السند لفعل «القوة» الذي تم مسبقاً على الصعيد الدولي وتترك الاتجاهات الأساسية لحضور تراث التعامل الخارجي الإسلامي في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية هذه الحقيقة، وتتعرف بها بوضوح، خاصة في الاتجاه الثاني والأخير؛ وترى الكثير من الدراسات المعاصرة - بصدد الدفاع عن هذه المنهجية - أنه يحاول تقديم تفسيرات «واقعية للسلوك الدولي» تستند إلى معطيات الواقع الدولي القائم، وحقائقه الثابتة، دون الانزلاق إلى التفسير بناء

على ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية كما يرى المثاليون، والمتمسكون بشكليات المنهجية القانونية وعلى أي الأحوال يظل مفهوم «القوة الشامل» أحد المفاهيم المفتاحية الأساسية لفهم العلاقات الدولية، وتحليل تطوراتها في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية، وقد حاولت الاتجاهات التراثية تأصيل هذا المفهوم في الخبرة الإسلامية، كما تعرضت لممارسة هذه القوة في إطار مفهوم «المصلحة الوطنية والقومية» باعتباره المنطلق الذي تقوم عليه العلاقات الدولية، وحاولت أن تقدم مفهوم المصلحة الشرعية بديلاً عنه، لأنه من الصعب بيان المقصود بالمصلحة الوطنية، ومن المستحيل أن نجد إجماعاً على ما تعنيه في قضية معينة، ولعل الجدل المتكرر حول العلاقات الدولية والسياسية الخارجية يدور حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية . . . ومن هنا فإن تقديم الاتجاهات التراثية لمفهوم المصلحة الشرعية المنضبط بمقاصد الشريعة وتحديدًا الحفاظ على الضرورات الخمس^(٩٧)، وعلى كل الأحوال فثمة اتفاق بين من ينطلقون في دراساتهم من هذه المنهجية مفاده أن السعي نحو تحقيق المصلحة هو الهدف النهائي والمستمر الذي ترسم على أساسه سياساتها الخارجية، وتمارس تأسيساً عليه علاقاتها الدولية .



• هوامش الفصل الثالث

(١) د. حامد عبدالماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية: دراسة منهجية فى النظرية السياسية الإسلامية، القاهرة: دار النشر والتوزيع الإسلامية، ١٩٩٢، ص ١٣-٣٥.

(٢) د. يوسف زيدان، مفهوم التراث، سلسلة المفاهيم، موقع إسلام أون لاين. نت، حيث يذكر أن «التراث كلمة واسعة الدلالة وهي من حيث اللغة عربية فصيحة بل قرآنية مبنية، وأصل الكلمة من مادة ورت، فالورث، والإرث، والوارث، والتراث، كلها: معنى واحد. وكلمة التراث أصل التاء فيها حرف الواو، فهي الوراث وهي تعني ما يتركه الإنسان لورثته الذين أتوا من بعده... وجاء في القرآن الكريم «وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا» [الفجر: ١٩] وعلى ذلك فالتراث دلالة الواسعة التي تقع على كافة ما تركه لنا السابقون من: علوم، ومعارف، ومبان، وعمارة وفنون... إلخ، ولم يكن السابقون يطلقون على موروث سابقهم كلمة تراث، فقد كانوا ينظرون إلى هذا الموروث باعتباره ممتداً فيهم، وهو الامتداد الجاري عبر اللغة، والمفاهيم، والتصورات العامة، ومن هنا توالى حلقات تاريخنا الثقافي والعلمي لزمان طويل... يوسف زيدان، مرجع سابق.

(٣) في حقيقة الأمر فإن القراءة العلمية لتراث التعامل الخارجي للإسلام توصلنا لنتيجة مفادها أن هذا التراث فى معظم جوانبه المعرفية، والمفاهيمية، والنظرية... إلخ، إنما يعبر عن واقع الحضارة والأمة والدولة فى فترات صعودها، وقوتها حين كانت القوة الكبرى فى العالم أو هو نتاج لهذه الحالة من حيث النشأة، والتطور... إلخ، ومن ثم فإن دراسة حضور هذا التراث فى واقع دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية لا بد أن يكون على وعي كامل بالفارق الموضوعي والموعى بين الواقعين التاريخي «النشأة والتطور» والتي حملته بمحتوى ومضمون معين، و«المعاصر» والذي يحضر التراث فيه ويتم توظيفه فى إطاره وتلك هي الإشكالية.

(٤) د. حامد عبدالماجد، منهجية تحليل التراث السياسي الإسلامي، القاهرة: مجلة المسلم المعاصر، العدد (٥٧)، ٢٠٠١ وكذلك، موقع إسلام أون. نت، صفحة الدراسات والبحوث، والذي ضمنه فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٥) المرجع السابق. ص ١٥-١٨.

(٦) د. حامد عبدالماجد، الوظيفة العقيدية... مرجع سابق، ص ٨٥-٩٧.

(٧) د. حامد عبد الماجد، منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار جامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ط١، ص ٣٩-٤٣ .

(٨) أحمد يوسف أحمد، محاضرات في مقدمة علم السياسة . . . العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، أقيمت على طلبة الفرقة الأولى، كلية الاقتصاد، ١٩٨٠ .

(٩) حول تعريفات نظرية الدور، وما يرتبط بها راجع : -

د. حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية . . . مرجع سابق، ص ١٣٥-١٤٥ .

(١٠) د. حامد عبد الماجد، منهجية دراسة . . مرجع سابق، ص ٣٨-٤٠ .

(١١) هذا هو التحديد الذي تقدمه في الدراسة لمفهوم « الحضور » حضور تراث التعامل الخارجي في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، وقد قمنا به جرياً على نفس الخطوات التي اتبعناها في تعريف مفهوم « الرأي العام » راجع :

د. حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة في دراسة ظاهرة الرأي العام، القاهرة: مركز

البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ٩-١٣ .

(١٢) د. أحمد يوسف، مرجع سابق، ص ٩-١٣ .

(١٣) نفس المرجع .

(١٤) د. أحمد يوسف، مرجع سابق .

(١٥) د. حامد عبد الماجد، المرجع السابق، ص ١٥-١٨ .

(١٦) حول كيفية بناء المقاييس العلمية راجع : حامد عبد الماجد، منهجية دراسة، وطرق بحث . . .

مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٨ .

(١٧) راجع حول بدايات الحديث وبلورة مفهوم « الصورة » : -

Wlater Lippmann, Public opinion , New york: Macmillan company, 10th Edition 1986.

(١٨) د. حامد عبد الماجد، دراسات في الرأي العام . . . مقارنة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق

الدولية، ٢٠٠٣، ص ١٥٢-١٥٥ .

(١٩) سهى بركات، الإعلام وظاهرة الصور المنطبعة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، أبريل

١٩٨٠، ص ١٠٤ .

(٢٠) وفقاً لهذا التصور فإن التعامل بين الأمم يقوم على أساس رؤية كل طرف للطرف الآخر- راجع

حول ذلك :

- William Buchanan and Hodey Cantril, How nations see each other: a study in public opinion , Urbana IL University of Illinois Press, 1953.

- الطاهر لبیب، صورة العربی ناظرًا ومنظورًا إليه، بیروت: مرکز دراسات الوحدة العربیة.

١٩٩٩، ص ٣٨-٤٣ . وكذلك

- د. نادیة حسن سالم، صورة العرب فی الغرب، المستقبل العربی، السنة ١٢، العدد ١٣٩ .

نوفمبر ١٩٨٩، ص ٧٨-٨٢ .

- (٢١) د. حامد عبد الماجد، منهجية دراسة التراث السياسي الإسلامي مرجع سابق، ص ٩-١٢.
- (٢٢) د. حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة في دراسة مفهوم الرأي العام مرجع سابق، ص ١٣-١٤ وحول الفرق بين «الاتجاه» و«المدرسة الفكرية» راجع:
- د. رضوان السيد، الفكر السياسي الإسلامي: مدارس واتجاهاته في د. فيصل الحفيان (تنسيق وتحرير)، تراث العرب السياسي، ندوة قضايا المخطوطات (٥)، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٧٩.
- (٢٣) رضوان السيد، مرجع سابق، ص ٢٧٠-٢٧٤.
- (٢٤) د. حامد عبد الماجد، منهجية دراسة التراث السياسي الإسلامي مرجع سابق، ص ١٦-٢٤.
- (٢٥) د. عباس شومان، العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط١، ١٩٩٩م.
- (٢٦) د. عبد الوهاب كلزية، الشرع الدولي في عهد الرسول، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٤م.
- (٢٧) د. محمد الصادق عفيفي، الإسلام والعلاقات الدولية، بيروت: دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م.
- (٢٨) د. فهمي جدعان، الماضي في الحاضر: دراسات في تشكيلات، ومسالك التجربة الفكرية العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٧م.
- (٢٩) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٨.
- أبو الأعلى المودودي، شريعة الإسلام في الجهاد والعلاقات الدولية، (ترجمة: د. سمير إبراهيم)، القاهرة، دار الصحوة للنشر، ١٩٨٥م.
- (٣٠) سيد قطب، معالم في الطريق، بيروت: دار الشروق، ط٨، ١٩٨٧، وأيضا: أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٩.
- (٣١) سيد قطب، حسن البنا، أبو الأعلى المودودي، الجهاد في سبيل الله، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٨.
- (٣٢) رودلف بيزترز، الإسلام والاستعمار . . . عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث، القاهرة: دار شهدي، د.ت.، ص ٥٧-٥٨.
- (٣٣) أحمد موصلي، الإسلام والنظام العالمي من وجهة نظر الأصولية الإسلامية، منبر الحوار، العدد (١٨)، ١٩٩٠، ص ١٩، ٢٠.
- (٣٤) المرجع السابق، ص ٢٠.

- (٣٥) سيد قطب، السلام العالمي والإسلام، القاهرة: دار الشروق، ط٧، ١٩٨٣.
- (٣٦) المرجع السابق، ص ١٨، ١٩.
- (٣٧) أحمد موصلي، الإسلام والنظام.. مرجع سابق، ص ص ٢١، ٢٢.
- (٣٨) المرجع السابق، ص ص ٢٣، ٢٤.
- (٣٩) د. علاء طاهر، العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة، بيروت: مركز الدراسات العربية الأوربي، ط١، ١٩٩٨ م.
- (٤٠) حول رؤية هذا الاتجاه راجع:
- عبد الآخر حماد الغنيمي، مراحل تشريع الجهاد-نسخ اللاحق منها للسابق، عمان: دار البيارق، ط١، ١٩٩٩
- فتحي الشقاقي، الاستقلال والتبعية في الخوض العربي الإسلامي، مجلة منبر الشرق، العدد ٨ يولية ١٩٩٣.
- ليث شبيلات، نظرة تحليلية للنظام الدولي الجديد، مجلة منبر الشرق، ع ١٠، نوفمبر ١٩٩٣.
- زينب عبد العزيز، موقف الإسلام من الغرب، مجلة منبر الشرق، العدد (١٠)، نوفمبر (١٩٩٣ م).
- راشد الغنوشي، الإسلام والنظام الدولي، مجلة منبر الشرق، العدد (١٤)، يونية ١٩٩٤ م.
- أحمد بن يوسف، الإسلاميون والغرب: التقارب وإشكاليات التعايش، منبر الشرق، المركز العربي الإسلامي للدراسات، العدد (١٢)، ١٩٨٩، ص ص ٥٤ - ٦٨.
- عباس الذهبي، العلاقات الدولية للحكومة الإسلامية من وجهتي النظر الفقهية والسياسية، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المؤتمر العاشر، العلاقات الدولية للحكومة الإسلامية.
- <http://www.taghrib.org/arabic/nashat/maidanial/dowal/egamec.htm>.
- (٤١) حول هذه النقطة راجع:
- عبد الوهاب المسيري، الإسلام والغرب والتحيز المعرفي، مجلة منبر الشرق، العدد (٩)، سبتمبر ١٩٩٣ م.
- زكي الميلاد، نحو تقويم حضاري جديد لعالمنا المعاصر، الكلمة، العدد (٦) شتاء، ١٩٩٥ م.
- عبد الرحمن كامل رقية، الظاهرة الإسلامية وإشكالية العلاقة بين الغرب والأصولية، الكلمة (العدد: ٨)، صيف ١٩٩٥ م.
- وليد الخالدي، الإسلام والغرب والقدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٣١، صيف ١٩٩٧.
- لؤي صافي، حركة الإسلام في مواجهة المركزية الغربية العالمية، قراءات سياسية، العدد (٣)، صيف ١٩٩٣ م.
- تركي علي الربيعي، الإسلام الحضاري والدعوة إلى تغيير النظام الدولي: مالك بن نبي وأنور عبد الملك، منبر الحوار، العدد ٢٨، ربيع ١٩٩٣ م.
- عبد الإله بلقزيز، فكرة الجهاد بين مرجعين، منبر الحوار، العدد ٢٥، صيف ١٩٩٢ م.

أسامة خليل ، العالمية الإسلامية الثانية : محمد أبو القاسم حاج حمد ، مجلة التجديد ، ع ١ ، يناير ١٩٩٧ م.

- حسنين توفيق وأماني مسعود . الإسلام والمسلمون في الغرب وفي الدراسات الغربية ، منبر الحوار ، ع ٢٥ ، صيف ، ١٩٩٢ م.

- سيرج لاتوش ، تغريب العالم : بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم ، بيروت : دار العالم الثالث ، ط ١ ، ١٩٩٢ .

(٤٢) وهبة الزحيلي ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي : دراسة مقارنة ، دمشق : دار الفكر ، ط ٤ ، ١٩٩٤ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص : ١٩٤ - ١٩٦ .

(٤٤) محمد مهدي شمس الدين ، السياسة الخارجية ومسألة المواطنة واللجوء السياسي في المجتمع الإسلامي ، منبر الحوار ، العدد (١٨) ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢ - ٢٤ .

(٤٥) يوسف القرضاوى ، الحل الإسلامي فريضة وضرورة ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ط ٦ ، ١٩٩٦ .

(٤٦) عبد الرزاق السنهوري ، (ترجمة وتقديم : د. توفيق الشاوي ، و د. نادية السنهوري) ، فقه الخلافة وتطورها لكي تصبح عصبة أم شرقية ، القاهرة : مكتبة دار المعارف المصرية ، ١٩٩٤ ، ص ١٣ - ٣٥ .

(٤٧) راجع حول ذلك معظم دراسات القانون الدولي المتأثرة بخبرة التراث الإسلامي خاصة كتابات الغنيمي ، وحامد سلطان ، وعز الدين فودة ، وصلاح الدين عامر وغيرهم على سبيل المثال :

- د. حامد سلطان ، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .

- د. طلعت الغنيمي ، قانون الأمم . . . أو قانون السلام . . . ، الإسكندرية : منشأة المعارف الجامعية ، ١٩٨٧ .

- د. عز الدين فودة ، محاضرات في القانون الدولي (غير منشورة) ، ألفت على طلاب الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية ، العام الجامعي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

وراجع حول نفس المعاني أيضاً : -

- Jaseph.Schact , An introduction to Islamic Law.London:Oxford University Press, 1964, pp., 300-301.

- Lamonte,J.L,Crusade and Jihad, in NA.Faris (cd), The arab Heritage, Princeton University Press,1944,pp., 159 -199.

- Al Ghunaimi,Mahammad Talasdt, The Muslim Conception of International Law and Western approach ,The Hague.Marhnas Nijhoff,1968, p., 288.

(٤٨) رودلف بيترز، مرجع سابق، ص ١٨٩ .

والدراسات السابقة في القانون الدولي حافلة بالأمثلة الدالة على ذلك غير ألا يقتصر على تلك النوعية من الدراسات بل هي ذهنية عامة شائعة في الوسط الثقافي المصري راجع حول ذلك : عباس العقاد، ما يقال عن الإسلام، القاهرة، مطبعة العروبة، د.ت، ص ١٦٨ .

(٤٩) د. محمد نجيب أبو طالب، العلوم الاجتماعية والاستشراق : صورة المجتمع العربي الإسلامي، في صورة الآخر - العربي ناظراً ومنظوراً إليه، (تحرير : الطاهر ليبب)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ٤٣٤، ويعود تحليل دور الاستشراق إلى الكتابات الرائدة لإدوارد سعيد ومنها راجع :

إدوارد سعيد، الاستشراق، المعرفة، الإنشاء، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١ .

ادوارد سعيد، تغطية الإسلام ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦ . ويرى ميخائيل سليمان أن الأمريكيين المعاصرين يلجئون عندما يشكلون صورهم عن العربي وعن المسلم الذي يعيش في القرن العشرين إلى مخزون ثقافي يرجع إلى الخبرات والتفسيرات الأولى لليهود والمسيحيين .

راجع :

ميخائيل سليمان، صورة العرب في عقول الأمريكيين (ترجمة : عطا عبد الوهاب)، بيروت : دار مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٧ .

(٥٠) حول رؤى برنارد لويس الأساسية بصدد تراث التعامل الخارجي في الإسلام وحضوره وتأثيره في دراستنا المعاصرة للعلاقات الدولية راجع :

برنارد لويس، السياسة والحرب، في تراث الإسلام، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٣، مايو ١٩٩٣ .

- Lewis, Bernard , , The Political Language of Islam, Chicago 1988.

- The Muslim Discovery of Europe, New York 1982.

(٥١) يجب التمييز بين رؤى صامويل هنتنجتون لفكرة صراع الحضارات، ورؤيته للصراعات د خن العالم الإسلامي ذاته، وتراث التعامل الخارجي في الإسلام وحضوره وتأثيره في دراستنا المعاصرة للعلاقات الدولية .

52 Samuel P Huntington ,The Clash of Civilizations?, Foreign Affairs, Summer 1993. & Myron Weiner, Understanding Political Development ,

Waveland Press , March, 1994. & Peter L. Berger , Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World . Oxford University Press . June, 2002.

53 The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order , Touchstone Books, February, 1998

يستند هتنتجتون في أولوية العامل الثقافي في الصراع القادم إلى طروحات باحثين غربيين ومنهم :

فاكلاف هافيل حيث يقول : الصراعات الثقافية تتزايد ، وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت سابق .

- Vaclav Haval: The New Major of Man, New Yourk Times, 8 July 1994 p27.

كذلك ما يذهب إليه جاك ديلور حيث يقول : إن الصراعات المستقبلية سوف تشعلها عوامل ثقافية أكثر منها عوامل اقتصادية أو أيديولوجية .

Jacues Delocs, Quastions Converning European. Security, Address: International Institute for Strategic Studies, Prussels, 10, September, 1993, p.2

غير أن هناك دراسات سياسية تتعلق بموضوع الديوقراطية ، والتغيير الثقافي ، وأمنية ، وعسكرية ، العلاقات المدنية العسكرية ومنها :

The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Julian J. Rothbaum Distinguishe), University of Oklahoma Press, 1993

(54) Lewis, Bernard, The Roots of Muslim Rage: Why so many Muslims deeply resent the West, and why their bitterness will not easily be mollified , Atlantic Monthly, September, 1990, p320.,

(55) Lewis, Islam and the west, New York, 1993.

Lewis, Islam in History , 2ed., Chicago, 1993.

(٥٦) لويس ، السياسة والحرب في تراث الإسلام ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٣٣ ، مايو ١٩٩٣ .

(٥٧) المرجع السابق .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ، وراجع أيضاً :

شهاب الدين الصراف ، قراءة جديدة لبرنارد لويس وللشرق الأوسط ، قراءات سياسية ، العدد ٣ ، ٤ ، صيف وخريف ، ١٩٩٣ .

(٦١) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٦٢) رسول محمد رسول ، من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات : قراءة نقدية في مقولة هتنتجتون ، مجلة الكلمة ، بيروت ، متدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢٠ .

(63)The Roots of Muslim Rage: Why so many Muslims deeply resent the West, and why their bitterness will not easily be mollified , Atlantic Monthly, September, 1990, p90 - 89.

(64) Lewis, Bernard , , The Political Language of Islam, Chicago 1988 , p., 69 .

- (٦٥) المرجع السابق، ص ٩٠.
- (١) المرجع السابق، ص ٩٢.
- (٢) المرجع السابق، ص ٩٣.
- (٦٨) The Roots of Muslim Rage: Why so many Muslims deeply resent the West, and why their bitterness will not easily be mollified , Atlantic Monthly, September, 1990, p129..
- (٦٩) وتعد كتابات برنارد لويس امتداداً لدراسات مدرسة الاستشراق التقليدية في فهم تراث علاقات الإسلام الخارجية كتابات شاخت، ووات، ألبوت، راجع حول ذلك:
- (70) Schacht, Joseph, An Introduction to Islamic Law, London: Oxford University Press, 1964
- (71) Muhammad in Medina ,London :Oxford University Press, 1956 , Watt , W. Montgomery,
- (72) Freeland ,Abbott, The transformation of Jihad movement , New York: Oxford University Press, 1972,
- (٧٣) جون إسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، ترجمة د. قاسم عبده قاسم (القاهرة: دار الشروق، ط ١، ٢٠٠١).
- (74) John L.Esposito, the Islamic Threat: Myth or Reality, Oxford University Press Inc, 1999. Copy Right 92,95,99.
- (75) Brendered Lewis .Islam and the west, New York, 1993 , pp., 79 - 80.
- (٧٦) طارق الأعظمي، مراجعة كتب، قراءات سياسية، العدد الأول، شتاء، ١٩٩٢، ص ٨٠.
- (٧٧) جيمس بسكتوري، الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج، شيكاغو: الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون، ١٩٩١ م ص ٨٣.
- (٧٨) المرجع السابق، ص ٨٤-٨٥.
- (٧٩) رضوان السيد، منظومة دار الحرب ودار السلام: ظهورها وزوالها، قراءة في العلائق بين الفقه والسياسة والتاريخ، منبر الحوار، ع ٣٥، شتاء-ربيع ١٩٩٨، ص ١٠.
- (٨٠) مجيد خدوري، مرجع سابق، ص ١١.
- (٨١) رودلف بيترز، المرجع السابق، ص ٩.
- (82) John Laffin , The Arab mind, (London :Oxford University press , 1975.
- وهناك مدرسة متكاملة في الفكر الاستشراقي تؤكد على هذه الرؤية المنهجية في التفسير في تعاملها مع التراث الإسلامي ومن أبرز رموزها المستشرق الفرنسي ماكسيم رودنسون وغيره راجع:
- Rodinson . Maxime , Islam and Capitalism (Eng.Tr. by:Brain pearce) , London: Allen Lane . 1974 , p., 285.

- (٨٣) د. حورية مجاهد، الاستعمار ظاهرة عالمية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.
- (٨٤) عباس العقاد، ما يقال عن الإسلام، القاهرة: مطبعة العروبة، د. ت، ص ١٦٨.
- (٨٥) حول رؤى مجيد خدوري حول تراث التعامل الخارجي في الإسلام وحضوره وتأثيره في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية راجع:
- Majid, Kahadduri, The impact of International Law upon the Islamic World order , - American.
 - International Journal of International Law , No.,66, 1972 , pp., 46 - 49.
 - War and Pease in Law of Islam, Baltimore: The John Hopkins Press, 1955 .
 - , The Islamic System :its competition and co-existence with western system, in R. H Natle (ed), The modern middle east , New York: Atherton Press, 1963, pp., 105 - 155
 - ,Islam and The Modern Law of Nation , American Journal of International Law , No., 50, 1965 , pp., 358 - 372
 - ,The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance in J.H. Proctor(ed.),Islam and International Relations , London: Pall Mall Press . 1965, pp., 24 - 39.
 - ,The Islamic Law of Nations: Shaybanis Siyar., Baltimore: The John Hopkins Press ,1966,.
 - ,The greater war (A modern Interpretation of Jihad) ,Asarco world Magazine , No.,19, 1968, No.,4, pp., 24 -28.
- (٨٦) رضوان السيد، منظومة دار الحرب ودار الإسلام: ظهورها وزوالها، مرجع سابق، ص ١٧.
- (٨٧) ، الإسلام المعاصر. . . نظرات في الحاضر والمستقبل، بيروت: دار العلوم العربية، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦.
- وحول مضمون الأفكار الأساسية لدى رضوان السيد حول الموضوع راجع:
- رضوان السيد، العلاقات الإسلامية المسيحية: ثقافة الجدل وثقافة الحياة، مجلة الاجتهاد، = بيروت: دار الاجتهاد، العدد (٢٨)، السنة (٧) صيف ١٩٩٥م، ص ٥ - ١٤.
 - ، الدار والهجرة وأحكامها عند ابن المرتضى: دراسة في ظهور المسألة وتطورها عند الزيدية، مجلة الاجتهاد، العدد (١٢)، السنة (٣)، صيف ١٩٩١م، (ص ٢١٣).
 - ، الفكر السياسي الإسلامي: مدارس واتجاهاته، مرجع سابق.
 - الملف، التوحيد والانقسام والاستيعاب في المجال الحضاري العربي الإسلامي، مجلة الاجتهاد، العدد (٢١)، السنة (٥)، خريف ١٩٩٣.

- (٨٨) حامد عبد الماجد، الكمالية: العلاقة بين الظاهرتين الدينية والسياسية، في د. سيف عبد الفتاح والسيد عابدين (محرران)، الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. تدمرية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١.
- (٨٩) رودلف بيترز، مرجع سابق، ص ١٣٩ - ١٤٣.
- (٩٠) رضوان السيد، منظومة دار الحرب مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٢.
- (٩١) رضوان السيد، الإسلام المعاصر مرجع سابق، ص ٣٦ - ٤٥. وأيضاً:
المرجع السابق، ص ٢١، وراجع المزيد حول هذا الاتجاه في:
وجية كوثراني، الذاكرة والتاريخ بين صليبية وجهاد في صيغة إسلام/ غرب، منبر الحوار، العدد (٣٥)، ربيع ١٩٨٨.
-، الذاكرة والتاريخ بين «صليبية وجهاد» في صيغة غرب/ إسلام، مجلة منبر الحوار، العدد (٣٥).
- عبد اللطيف حسني، التصور الإسلامي للعالم، الاجتهاد، العدد (١٢) السنة (٣)، صيف ١٩٩١م، ص ٨٩.
- (٩٢) د. نادية مصطفى (مشرف المشروع)، مشروع العلاقات الدولية الإسلامية: المبادئ والأسس، القاهرة، دار الكلمة، ١٩٩٦م.
- (93) Abd El Hamid Abu Sulyeman: The Islamic Theory of International Relation: New Direction for Islamic Methodology and Thought, Washington, The International Institute of Islamic Thought, 1987.
- (94) (Nasser Ahmed Al-Braik, Islam and World Order Foundations, and Values, Washington D.C, American Univwesity, 1986 (Unpublished PhD. Dissertation).
- (٩٥) محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شئون المكتبات، ١٩٩١.
- (٩٦) «حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية: نحو ثورة القرن الحادي والعشرين، القاهرة: دار الموقف العربي، ط ١، ١٩٨١»، ص ٨٦ - ١١٢، ونستطيع أن نقول إن من الدراسات الرائدة في بيان تراث التعامل الخارجي ودوره في بناء تقاليد علم العلاقات الدولية، والتعامل الدولي المعاصر تلك التي قدمها العالم الجليل في:
د. حامد ربيع (تحقيق وتعليق وترجمة)، سلوك الملك في تدبير الملك لابن أبي الربيع، القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٣.
- (٩٧) راجع حول تفاصيل هذه النقاط مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، والذي يقع في اثني عشرة دراسة، وذلك في: د. نادية محمود مصطفى (المشرف العام ورئيس الفريق البحثي). مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط ١.

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. ، والمداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام » العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية « ، ومدخل منهجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي ، والأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم ، والعلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب : دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال ، والدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح المحوري السقوط ، والعصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي المحوري بداية الهجمة الأوروبية الثانية ، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة الإسلامية ، وكذلك بقية دراسات المشروع .

خاتمة الدراسة

تناولنا في هذا الكتاب بالتحليل نصاً تراثياً سياسياً إسلامياً ؛ وفق منهجية علمية مؤصلة ؛ لتقديم قراءة معاصرة حول أحد أهم الموضوعات السياسية المحورية : نظرية السلطة ، ثم عدة نصوص تراثية ومعاصرة حول تعاملها الخارجي .

كانت البداية بقواعد المنهجية العلمية التي حاولنا توظيفها في الدراسة لكي تصنع «الرؤية» ، وتحديد «المسار» وترسم خطوات «الطريق» ، فجاءت «منهجية تحليل التراث السياسي الإسلامي» التي تحدثنا عن كيفية تأسيسها ، وتفعيلها ، بالطبع بدت تجريدية لكنها صالحة لبناء القواعد ، والأسس ، والمعايير الضابطة والحاكمة للممارسة العلمية التي تناولناها في مستويات التنظير السياسي الثلاثة :

المستوى الأول : التأصيلي التجريدي الذي يحدد جوهر الظاهرة ، ويعين أبعادها الأساسية ، ويتم بناؤه من الجزء الثابت في المنهجية الإسلامية ، لتناول ظواهر من قبيل : الأمة ، والدولة ، والسلطة السياسية . . . إلخ ، ويتخذ ذلك معياراً للنظر في التراث السياسي الإسلامي حول هذه الظواهر السياسية ، وكيفية إدراكها .

المستوى الثاني : النظامي والمؤسسي : يتمثل في التساؤل حول الأشكال النظامية والمؤسسية السياسية المعينة ، وهي قنوات محددة تنظم من خلالها الأفعال والممارسات السياسية المتعلقة بذات الظاهرة ، وترجم هذه المؤسسات مجموعة من المبادئ المؤسسية ، وبالتالي فالأشكال المؤسسية هي اجتهادات

لتحقيق المبادئ المؤسسية بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية . ويعبر المستويان :
القيمي العقيدي ، والنظامي المؤسسي (وبالذات في جوانبه الثابتة المتعلقة بالمبادئ
النظامية) عن العقيدة في نقائها ، والمثالية في وضوحها وتجريدها .

المستوى الثالث : الممارسات السياسية : وهي في غالبها تتم من خلال
المؤسسات وفق ضوابط عدة مداخل علمية اجتهادية منها «المصلحة الشرعية» إذ
السياسة هي العمل بالمصلحة الدائرة في إطار الشرع والمحققة لمقاصده ، وتقرن
بمفاهيم «المصلحة القومية» أو «المصلحة الوطنية» أو النظام العام في المنهجية
الوضعية ، ومدخل «الضرورة الشرعية» باعتبارها إطاراً ضابطاً لعملية الممارسة
السياسية في الأوضاع والظروف الاستثنائية والطارئة ، والتي تقدر بقدرها حتى
لا تتحول إلى أوضاع مستقرة ودائمة ، ومدخل القياس بمعنى مراعاة المصالح في
السياسات المختلفة مع ربطها في أدائها ، وشرعيتها بأصل معين له علة معتبرة
شرعاً ، ومدخل الذرائع المرتبط بإنجاز وتحقيق المقاصد ، والذي يطلق عليه البعض
«مدخل أصل اعتبار المال» المترجم لعلاقة الذرائع بالمقاصد ، والذي يفيد في تحديد
الوسائل والمؤسسات والأدوات السياسية المنوط بها تحقيق الأهداف والقيم
السياسية المختلفة .

وهناك الكثير من المداخل الأصولية المنهجية التي يمكن تطويرها لكي تساعد
في فهم الواقع السياسي ، وتحليله بطريقة أكثر تحديداً وانضباطاً . وهكذا يتم
التمييز بين المستويات الثلاثة : **النصوص الشرعية ، والتراث الفكري السياسي**
الإسلامي ، والواقع والممارسة السياسية لأغراض الدراسة ، إذ ثمة تداخل واقعي
بينها ، إلا أن النصوص الشرعية تظل المرجع الأساسي للتنظير السياسي في تقديمه
الحلول لمشاكل الواقع في ضوء الاستئناس بخبرة التراث الفكري السياسي
الإسلامي . وقلنا : إنه ليس بالضرورة أن يحتوي التنظير السياسي إزاء أية ظاهرة
سياسية في المنهجية الإسلامية الجمع بين المستويات الثلاثة ؛ إذ قد يكون ذلك
متعذراً إزاء الظواهر السياسية الكلية ، ولكنه قد يكون ممكناً إزاء التنظير لظواهر أو
وقائع سياسية محددة زماناً ومكاناً .

وفي الفصل الثاني: تناولنا القضية المحورية لعلم السياسة «السلطة السياسية» لكي نقيم بناءً تنظيريًا حولها، انطلاقًا من التحليل السياسي لأحد الكتب والنصوص السياسية البالغة الأهمية للماوردي لاكتشاف رؤيته وتأصيله للظاهرة: مفهومها، وتأسيسها، وطبيعتها، ونشأتها وتكونها، أي تاريخها العام والإطار الذي يحكمه من ناحية أولى، ووظائفها، أي الأهداف التي تسعى - أو يجب أن تسعى - لتحقيقها وتسيطر على حركتها وممارساتها الفعلية من ناحية ثانية، ومآلات السلطة وتطورها واختلالها وتدهورها وانهيارها من ناحية ثالثة، وقد قدم الماوردي تأصيله لمفهوم السلطة، وأنواع التأسيس الثلاثة للسلطة، وتحليل طبيعتها ونشأتها كواقعة اجتماعية وتكونها كعلاقات اجتماعية، وكمارسة - أي كظاهرة حركية - أي الإطار الذي يحكم عملية تطورها، كما قدم رؤية تحليلية لوظائف السلطة وأدوارها، حاولنا قراءتها وتحليلها في إطار ذلك التأسيس الشائع قديمًا «حراسة الدين وسياسة الدنيا» أو المتداول في الوقت الحالي «الوظيفة العقيدية» و«الوظيفة الاستخلافية». وفي هذا الإطار حاولنا تقديم قراءة الماوردي لهذه الوظائف. . والوظائف الجزئية المندرجة في إطارها مثل: الوظيفة الإنمائية، والأمنية، والتوزيعية، والجزائية، والاتصالية. . إلخ.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا النص السياسي التراثي يقدم إطاراً متكاملًا لمنظومة وظائف السلطة يمكن تجريده من واقع أصوله الفكرية، وانعكاسات خبراته الحضارية واتخاذ إطاراً للمقارنة مع تلك النماذج التي تقدمها الخبرات الحضارية الأخرى المختلفة.

وقدم الماوردي في خاتمة نصه رؤيته حول اختلال السلطة وانهيارها، مما يدخل في باب دينامية السلطة وتطورها، وحدد أسباب وعوامل حدوث ذلك في ثلاثة عوامل أساسية نص على اثنين منها صراحة، أما الثالث فمستفاد من خلال تحليل المسكوت عنه - والمصرح به أحياناً كثيرة في هذا النص. كل ذلك حاولنا نقله إلى لغة الواقع السياسي وأبجدياته. . .

وفي الفصل الثالث : تناولنا قضية «التعامل الخارجي للسلطة السياسية الإسلامية» من واقع نماذج من الكتابات التراثية، وكيفية بروز وحضور هذه الكتابات التراثية في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، لنصل لرصد أهم اتجاهاته الأساسية، ورصدناها في ستة، وقدمنا نماذج من الكتابات الممثلة لكل منها، وناقشنا مدى الإسهام الذي تقدمه كل منها في أربعة مستويات باللغة الأهمية وهي :

- ١ - تقديم تعريف علمي معاصر لمفهوم العلاقات الدولية في الرؤية الإسلامية .
 - ٢ - تحديد الوحدات التحليلية للعلاقات الدولية المعاصرة : مفهوم الأمة والدولة الإسلامية، والقوى غير الحكومية . .
 - ٣ - إثارة القضايا الأساسية في العلاقات الدولية الرؤية الإسلامية «الأبعاد الثقافية في دراسة العلاقات الدولية» .
 - ٤ - عملية التجديد في منهجية دراسة العلاقات الدولية، وناقشنا مدى الإسهام التراثي الذي تقدمه المنهجيات الفقهية والتاريخية والقانونية والقيمية .
- وهكذا فإنه بتناول نظرية السلطة مفهومًا وطبيعة ووظائف، كذلك ونظرية تعاملها الخارجي عبر نماذج كتابات التراث السياسي الإسلامي القديم والحديث يمكن القول إننا حاولنا أن ننقل تراثنا السياسي الإسلامي بلغة العصر وبأبجدية ومنهجية علمية سليمة لكي يكون منطلقًا لعملية التجديد السياسي والحضاري لذاكرة الأمة لكي تقود عملية الشهود على الأمم بعد أن تجد مكانها اللائق بين الأمم . .

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة : ١٤٣] .



أ.د. حامد عبد الماجد قويسى

- حصل على بكالوريوس فى العلوم السياسية ١٩٨٥م بمرتبة الشرف الأولى، وعمل معيداً بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦م، ثم حصل على الماجستير فى العلوم السياسية ١٩٩٠م وحصل على ليسانس الحقوق ١٩٩٤م من جامعة القاهرة، وعلى الدكتوراه فى العلوم السياسية ١٩٩٥م، ودرس بكلية الشريعة بجامعة الأزهر، وأكمل دراساته العليا بجامعة لندن فى المجالات نفسها، ثم حصل من جامعة لندن على دبلوم الدراسات الإعلامية والمجتمع، تاريخ التشريع والفقه الإسلامى.
- وقد عمل بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ تعيينه معيداً حتى أصبح أستاذاً للنظم السياسية والرأى العام، كما عمل أستاذاً زائراً بمركز الدراسات الإسلامية، وبقسم الدراسات السياسية بكلية الدراسات الاستشرافية والإفريقية بجامعة لندن، وكذلك أستاذاً باحثاً بقسم الدراسات السياسية والإنسانية بجامعة كامبردج، وكذلك بمركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط بلندن، ومديراً لمركز الدراسات والبحوث السياسية والإعلامية بلندن، وعمل كذلك بجامعة الإمارات، ومستشاراً للمركز الدولى للدراسات الإستراتيجية ومؤسسة قطر للعلوم.
- قدم العديد من الكتب منها: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية مع إشارة خاصة لحالة مصر، دراسات فى الرأى العام.. مقارنة سياسية، دراسات فى التحليل السياسى، مقدمة فى منهجية بحث الظواهر السياسية، تطور النظام السياسى المصرى، الانتخابات المحلية فى مصر، بالإضافة إلى الإسهام فى تقديم وتحرير أعمال أستاذه حامد ربيع، بالإضافة إلى العشرات من الدراسات المحكمة والمقالات فى مختلف جوانب الحياة السياسية..